

## الخلاص

[ 235 ] فعلى قول أبي العباس: الرهن والبيع فيها صحيح. وعلى قول الشافعي والاصطخري: باطل (1). وقال أبو حنيفة: أن عمر أقر هذه الأرضين في يد أربابها المشركين، وضرب عليهم الجزية هذا القدر، فمن باع منهم حقه على مسلم أو أسلم كان المأخوذ منه خراجاً، ولا يسقط ذلك الجزية بإسلامه، فهي طلق تباع، وتورث، وترهن (2). دليلنا: إجماع الفرقة على أن أرض الخراج لا يصح بيعها، ولا رهنها، لأنها أرض المسلمين قاطبة، لا يتعين ملاكها، ومن ادعى أحد الأحكام التي ذكرنا، فعليه الدلالة. وكونها أرض الخراج، وانها لجميع المسلمين على ما نقوله، أو ملك الغانمين على ما يقول المخالف، لا خلاف فيه، فمن ادعى انتقالها عنهم، فعليه الدلالة. مسألة 28: إذا جنى العبد جناية، ثم رهنه، بطل الرهن، سواء كانت الجناية عمداً أو خطأ، أو توجب القصاص أو لا توجبه ولأصحاب الشافعي فيه ثلاث طرق: فقال أبو إسحاق: المسألة على قولين عمداً كانت أو خطأ، أحدهما: يصح والآخر: لا يصح (3). ومنهم من قال: إن كانت عمداً صح، قولاً واحداً. وإن كانت خطأ فعلى قولين (4). ومنهم من قال إن كانت خطأ بطل، قولاً واحداً وإن كانت عمداً فعلى \_\_\_\_\_ (1) المغني لابن قدامة 4: 416، والشرح الكبير 4: 415، والوجيز 1: 159، والبحر الزخار 5: 114. (2) انظر الخراج لأبي يوسف: 38، والأحكام السلطانية 1: 151 - 152. (3) المجموع 13: 207 - 208، والمغني لابن قدامة 4: 408، والبحر الزخار 5: 124. (4) المجموع 13: 207 - 208، والبحر الزخار 5: 124.